تطوير نطاق وأساليب مراجعة ديون مصر الخارجية
– مطلب قومي

دكتور
ناجى نجيب يوسف
أستاذ المراجعة
كلية التجارة – جامعة الزقازيق

مقدمة

بالرجوع إلى البيانات الإحصائية الصادرة من البنك المركزي المصري بنهاية مارس 2010 تبين حدوث ارتفاع في الدين العام قد بلغت قيمته 1.045 تريليون جنية ويمثل 89% من الناتج المحلى الإجمالي ، ويتمثل الدين العام في الدين الخارجي وتبلغ قيمته 182.4 مليار جنية ما يعادل 32.3 مليار دولار بينما يبلغ الدين المحلى نحو 863 مليار جنية مصرى بنهاية مارس 2010 وهو يعادل 89% من إجمالى الناتج المحلى البالغ تريليون و137 مليار جنية وبالتالي فإن مصر دخلت مرحلة الخطر لأن معيار الخطر يتمثل عند معيار 60% ، كما أشارت إحصائية البنك المركزي المصري السابقة إلى حدوث ارتفاع رصيد الدين الخارجي بمعدل 2.4 % بنحو 746 مليون دولار حيث بلغ 32.3 مليار في نهاية مارس 2010 وتبلغ أعباء الدين الخارجي نحو 2.3 مليار دولار خلال الفترة من يوليو 2009 إلى مارس 2010 .

بمتابعة البيانات الإحصائية الأخيرة (الربع الثاني من عام 2012 – 2013 الصادرة من البنك المركزي تلاحظ زيادة الدين الخارجي ليصل 38.824 مليار دولار نتيجة قيام دولة قطر بإيداع مبلغ 4 مليار دولار في البنك المركزي.

يرى الباحث أنه في ظل هذه المتغيرات الخطيرة التي تواجه البلاد أنه من الضروري إعادة النظر في الإجراءات المتبعة لمراجعة القروض الخارجية بمصر علي أساس متكامل بحيث أن لا تقتصر نطاقها علي المراجعة التقليدية بالتحقق من سلامة هذه القروض من الوجهتين المحاسبية والقانونية فقط بل أن تأخذ في الاعتبار كافة الجوانب الاقتصادية والإدارية والاجتماعية المرتبطة بها.

للقيام بالمراجعة اللازمة طبقا لما تقدم يجب علي المراجع أن لا يعتمد فيما يصل إليه من نتائج علي ما تكشفه المستندات أو السجلات من معلومات فقط وإنما يلجأ إلي البحث العميق والاستقصاء، وأن يأخذ في الاعتبار كافة الجوانب الاقتصادية المحتملة ليس فقط في المستقبل القريب بل علي المدى البعيد أيضا في ضوء التطورات الحالية والمحتملة، علي أن يشمل التقييم جميع المراحل التي تمر بها هذه القروض، بأن يتضمن الجوانب التالية:

أولا: مراجعة خطة واستراتيجية الاقتراض واتفاقيات القروض.

ثانيا: تقييم درجة كفاءة الأجهزة التنفيذية المختصة بإدارة القروض الخارجية.

ثالثا: مراجعة المعلومات المقدمة للسلطة التشريعية عن القروض الخارجية.

المبحث الأول

مراجعة خطة واستراتيجية الاقتراض واتفاقيات القروض

أولا: مراجعة خطة الاقتراض:

تتحد خطة الاقتراض الدولية في الأجل المتوسط علي أساس التقديرات الموضوعة لموارد واستخدامات الدولة لمشروع خطة التنمية كما تتحدد أيضا من الأجل القصير علي أساس التقديرات الموضوعة لموارد واستخدامات الدولة في مشروع الموازنة العامة للدولة، طبقا لذلك فإنه للتحقق من صحة وسلامة التقديرات الموضوعة لخطة الاقتراض يتعين إخضاع مشروع خطة التنمية ومشروع الموازنة العامة للدولة للمراجعة والفحص مع توجيه عناية خاصة للبنود التي لها تأثير في تحديد خطة الاقتراض بإتباع الخطوات التالية:

1- مراجعة الأهداف والسياسات الموضوعة المقترح تحقيقها خلال خطة التنمية للتحقق من مناسبتها للأوضاع الاقتصادية القائمة بالأخذ في الاعتبار ما حققته خطة التنمية السابقة من نتائج وما تواجهه البلاد من مشاكل.

2- تقييم خطة التنمية المقترح تنفيذها علي مستوى القطاعات النوعية المختلفة في ضوء النتائج المحققة من خطة التنمية السابقة والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها البلاد، للتحقق من أن الخطة المقترحة تساعد علي تحقيق نمو متكامل للبلاد دون حدوث اختناقات في بعض القطاعات، ومن أن تنفيذها سوف يساعد علي تنمية موارد البلاد من النقد الأجنبي وتقليل احتياجاتها للاقتراض الخارجي ومن أنه تم توجيه عناية خاصة لقطاع الزراعة، والصناعة والتصدير، ذلك أن تنمية هذه القطاعات يساهم في التخفيف من حدة الاقتراض، كما يساعد علي تنمية موارد الدولة

من النقد الأجنبي وبالتالي المساهمة في الوفاء بالالتزامات المستحقة عليها لخدمة الديون.

3- تقييم المشروعات المقترح تنفيذها عن طريق الدولة والتي سوف يتم تمويلها عن طريق القروض الخارجة للتحقق من الآتي:

أ – أهمية تنفيذها في الوقت الحاضر بتقييم الخدمات التي سوف تؤديها وتحديد مدى ضرورتها في ضوء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية القائمة.

ب- ضرورة تنفيذها عن طريق الدولة وعدم إمكانية ترك تنفيذها للقطاع الخاص بالأخذ في الاعتبار أهمية الخدمات التي يسوف تؤديها والعائد الممكن تحقيقه منها.

ج- وجود أهداف واضحة ومحددة لهذه المشروعات بحيث يمكن الاستعانة بها في الحكم علي كفاءة أدائها بعد إتمام تنفيذها.

د – واقعية التقديرات الموضوعة لتكاليف تنفيذ هذه المشروعات وما سوف تحققه من عائد بإجراءات تقييم متكامل للمعلومات والدراسات المرتبطة بها.

هـ- أنه تم تحديد رقم القروض الخارجية اللازمة لتنفيذها بأدنى حد ممكن، بدراسة الهيكل التمويلي المقترح لتنفيذها والتعرف علي مقدار الأموال الخارجية والمحلية اللازمة لها والمصادر المقترحة للحصول علي كل منها والتحقق من أن الرقم المقترح للقروض يمثل أدنى حد ممكن لتغطية احتياجات هذه المشروعات من الأجهزة والمعدات واللوازم التي ليس من الممكن الحصول عليه بالعملات المحلية.

و – أن تنفيذ هذه المشروعات لن يحقق أي أضرار بالاقتصاد القومي بمقارنة العائد المتوقع أن تحققه بفوائد القروض التي سوف تتحملها الدولة للتحقيق من أن العائد يفوق هذه الفوائد.

4- مراجعة الأرقام التقديرية لميزان المدفوعات للتعرف علي احتياجات الدولة المتوقعة من النقد الأجنبي والمصادر المختلفة

التي سوف تعتمد عليها لسداد هذه الاحتياجات للتحقق من اتخاذ كافة السبل الممكنة لتخفيض قيمة القروض الخارجية إلي أدنى حد.

5- تقييم الخطط الموضوعية لتنمية الادخار علي المستوى القومي، من المعلوم أن الدولة تلجأ إلي الاقتراض لعدم كفاية ما تنتجه وما تدخره وما تصدره للوفاء باحتياجاتها اللازمة للاستهلاك والاستيراد والاستثمار، وكلما أمكن للدولة من زيادة إنتاجها وصادراتها وتنمية مدخراتها أمكانها تقليل اعتمادها للقروض.

6- تقييم الوسائل المقترحة لتمويل عجز ميزان المدفوعات للتحقق من أن الدولة استفادت من كافة الفرص الممكنة للحصول علي احتياجاتها من النقد الأجنبي من المصادر المختلفة البديلة، ومن أن حجم المقترح الحصول عليها يمثل أدنى حد ممكن في ل الظروف الاقتصادية المتاحة.

7- التحقق من مناسبة حجم الاقتراض المقترح من الأوضاع الاقتصادية بالبلاد بالأخذ في الاعتبار حجم القروض وأعباء خدمة الديون القائمة والصادرات المنظورة والغير منظورة الحالية والمتوقعة.

8- إعداد تقرير تفصيلي للسلطة التشريعية يكشف فيه عن النتائج التي توصل إليها من الفحص مع مراعاة الإفصاح في التقرير عن الجوانب التالية:

أ – الأعباء التي سوف تتحملها الدولة نتيجة تطبيق خطة الاقتراض المقترحة ببيان قيمة الفوائد والإقساط التي سوف تتحملها الدولة سنوياً مقابل هذه القروض وبالتالي الآثار المتوقعة لتطبيق خطة الإقراض السابقة علي ميزان المدفوعات.

ب- بيان ما إذا كانت هذه القروض التي سوف يتم الارتباط به سوف يكون لها دور فعال في تحقيق التنمية بالبلاد من عدمه، هذا فمن المعلوم أن القروض التي يتم الحصول عليها والتي تتجاوز الإنفاق الرأسمالي ليست في مصلحة البلاد وأنه يجب الحد منها كلما كان ذلك ممكنا، هذا فمن المعلوم أن

القروض التي تحصل عليها الدولة لتمويل الإنفاق الاستهلاكي لا تحقق أي تنمية للبلاد وإنما يترتب عليها عائد سلبي يتمثل فيما قد تتحمله الدولة من أعباء في المستقبل تتمثل في الفوائد والأقساط وفروق أسعار العملة وأن القروض التي من الممكن أن يكون لها دوراً إيجابياً في تحقيق التنمية على المستوى القومي هي تلك القروض التي يتم الحصول عليها لتمويل المشروعات الاستثمارية، وبالنظر إلي القروض التي يتم الحصول عليها لتنفيذ مشروعات البنية الأساسية نجد أنها تساهم في دفع النشاط الاستثماري في البلاد بصفة عامة، هذا بالنسبة للقروض التي يتم الحصول عليها للمساهمة في سداد الأعباء المرتبطة بالقروض القائمة فإنها تكون في مصلحة الدولة إذا كانت شروطها أفضل من شروط القروض التي ترغب الدولة في سدادها والعكس صحيح.

ج- بيان مدى تناسب حجم الاقتراض المقترح مع الأوضاع الاقتصادية بالبلاد، فلقد أوضحت الدراسات التي قامت بها وزارة التخطيط في مصر أن المعدل المعقول للالتزامات الرأسمالية السنوية لا يضح أن يتجاوز 20% من قيمة الصادرات فإذا اتضح من الدراسة أن قيمة القروض التي ترغب الدولة الارتباط بها سنوياً تتجاوز النسبة السابقة فإنه يجب الكشف عن هذه الحقيقة للسلطة التشريعية وبيان المخاطر المترتبة عليها.

ثانيا: تقييم استراتيجية الاقتراض:

تؤثر إستراتيجية الاقتراض بشكل فعال في مقدار الأعباء التي تتحملها الدولة لخدمة الدين العام، طبقا لذلك فإنه من المهم إخضاع إستراتيجية الاقتراض المقترحة للفحص والتقييم للتحقق من أن الدولة تمكنت

من الحصول علي احتياجاتها من العملات الأجنبية بأقل تكلفة وبأفضل شروط وللكشف عن كافة الأبعاد الاقتصادية المترتبة عليها.

هناك في واقع الأمر عدة مصادر من الممكن أن تحصل الدولة عن طريقها علي احتياجاتها من النقد الأجنبي من أهمها الآتي:

1- القروض التي تقدمها المصادر الرسمية الجماعية وتشمل القروض التي تقدمها هيئات ومؤسسات التنمية العالمية بشروط ميسرة، من أهم هذه القروض التي تقدمها هيئة التنمية الدولية إذ لا تتعدى فائدة هذه القروض عن نصف % وتمتد فترة سدادها إلي خمسين عاماً وفترة سماح تصل إلي 10 سنوات.

2- القروض التي تقدمها المصادر الرسمية الثنائية وتشمل القروض التي تقدمها الحكومات الأجنبية وهي قروض ميسرة وإن كانت لا تصل إلي نفس الدرجة الخاصة بقروض المجموعة الأولى ومن أهمها القروض المقدمة من الوكالة الدولية للتنمية – بنك الصادرات والواردات الياباني – الصندوق السعودي – الصندوق الكويتي.

3- قروض تمويل الصادرات وهي قروض تضمنها حكومات الدولة المانحة شروطها التي التعقيد من حيث ارتفاع فائدتها وضآلة مدتها وعدم وجود فترة سماح.

4- القروض المقدمة من البنوك التجارية، وهي قروض تمنح عادة بأسعار الفائدة العالمية، قد تكون متوسطة الأجل وقد تكون قصيرة الأجل لا تتعدى مدتها 180 يوما قروض تسهيلات مصرفة وهي تخلق أمام الدولة التي تعتمد عليها في العادة مشاكل في سدادها نظرا لسرعة استحقاقها وارتفاع تكلفتها والاستخدام الصافي لها في العادة يكون ضئيلاً بالقياس إلي حجمها.

هـذا التقيـيم إسـتراتيجية الاقتـراض بهـدف التحقـق مـن مناسـبتها يتعـين اتخاذ الخطوات التالية:

1- دراسـة الأسـاس الـذي اسـتندت عليـه الأجهـزة التنفيذيـة فـي تحديـد إسـتراتيجية الاقتـراض فـي ضـوء البـدائل المختلفـة المتاحـة للتحقق من موضوعاتها باتخاذ الخطوات التالية:

أ – مراجعـة المعلومـات التـي يـتم تجميعهـا مـن مصـادر التمويـل المختلفـة، وفحـص كافـة المراسـلات المتبادلـة، للتحقـق مـن وجـود معلومـات متكاملـة لـدى المسـئولية عـن فـرص التمويـل المتاحـة علـي المسـتوى العـالمي، وأنـه تـم الاستفادة من هذه الفرص عن وضع إستراتيجية الإقراض.

ب- مراجعـة الدراسـات التـي تـم إعـدادها للمقارنـة بـين مصـادر التمويـل المختلفـة ومـا قـد وصـلت إليـه هـذه الدراسـات مـن نتـائج للتحقـق مـن موضـوعية هـذه الدراسـات ومـن أنـه تـم اختيـار أفضـل وسـيلة تمويـل متاحـة ممكنـة، ومـن أن القـروض قصـيرة الأجـل التـي ترغـب الدولـة الارتبـاط بهـا تمثـل أدنـى حـد ممكـن بالأخذ في الاعتبار الجوانب التالية:

الهدف من القروض:

مـن المعلـوم أن القـروض التـي تقـدمها هيئـات ومؤسسـات التنميـة العالميـة تجه عادة لتمويل إقامة مشروعات البنية الأساسية.

محددات الإقراض:

فـالقروض التـي تقـدمها المنظمـات الدوليـة المتعـددة الأطـراف (مجموعـة البنـك الـدولي/ صـندوق النقـد الـدولي) تـتم فـي حـدود مبـالغ محـدودة، فهـي مقيـدة بمقـدار مواردهـا المخصصـة للتمويـل المتوسـط والطويـل الأجـل كمـا أن القـروض الثنائيـة الحكوميـة المقدمـة مـن مجموعـة الـدول الرأسـمالية وخصوصـا المنطويـة علـي عنصر المنحة تشير تقديرات الخبراء إلي احتمال انخفاضها في الفترات القادمة.

2- دراسة الآثار المترتبة علي تطبيق استراتيجية الإقراض المقترحة

علي الهيكل التراكمي للقروض طبقا لمصادره المختلفة وبيان ما سوف يترتب علي تطبيق هذه الاستراتيجية من أعباء وتكاليف علي ميزان المدفوعات في الأجل القصير والأجل الطويل والكشف عن المخاطر المحتملة.

ثالثا: مراجعة اتفاقيات القروض:

تمثل اتفاقيات القروض إحدى المراحل الجوهرية لمنشأة القروض الخارجية، التي يجب إخضاعها للمراجعة المسبقة قبل التصديق عليها من السلطة التشريعية، التحقق من اتساقها من الشروط والمعايير المنظمة لعمليات الإقراض الخارجية الصادرة من الدولة ومن الأرقام الواردة بالموازنة العامة الدولية، ومن أنه تم تحديدها بصورة عادلة ومناسبة في ظل ما تواجهه البلاد من مشاكل اقتصادية ذلك أنه إذا تم التصديق علي هذه القروض من قبل المسئولين وتم استخدامها فأن الدولة سوف تتحمل كافة الأعباء المترتبة عليها.

في رأينا أنه لمراجعة هذه الاتفاقيات يلزم أن تبدأ المراجعة بدراسة الوثائق وكافة المراسلات المتبادلة مع جهات الإقراض المرتبطة بهذه الاتفاقيات للتحقق من اتخاذ كافة السبل الممكنة لتعديل شروط القروض بما يحقق مصلحة الدولة، علي أن يتم الانتقال بعد ذلك إلي دراسات الاتفاقيات نفسها المقترح عرضها علي السلطة الشرعية لإخضاعها للدراسة العميقة والفحص الانتقادي، وإعداد تقرير يكشف عن كافة الأبعاد المرتبطة بها، وما سوف يترتب عليها من آثار اقتصادي إلي السلطة التشريعية، هناك عدة جوانب يجب إخضاعها للفحص وإبداء الرأي بشأنها من أهمها الآتي:

1- التكاليف المترتبة علي عملية الاقتراض: من أهم العناصر التي يجب الاهتمام بدراستها سعر الفائدة في تمثل التكلفة المباشرة لعملية الاقتراض قد يكون معدلا لفائدة في اتفاقية القرض ثابت لا يتغير مع ما قد يحدث

من متغيرات في الأسواق العالمية، وقد يكون المعدل غير ثابت متروك تحديده لأسعار السوق العالمية LIBOR مضافا إليه نسبة عمولة معينة، وهناك اختلافات واضحة في معدل الفائدة الممكن الحصول عليها في نفس الوقت لنفس العملة طبقا لمصدر الإقراض، طبقا لذلك فأننا نرى ضرورة إخضاع معدل الفائدة المقترح في اتفاقيات القروض إلي الدراسة العميقة، بمقارنته بأسعار الفائدة المتاحة لدى مصادر الإقراض المختلفة لنفس العملة للتحقق من مناسبة السعر المقترح، كما يجب من جهة أخرى مقارنة السعر بأسعار الفائدة السائدة في الماضي والمتوقعة في المستقبل والكشف عما يتم الوصول إليه من نتائج في التقرير المقدم للسلطة الشرعية.

ولا يجب أن يقتصر الفحص علي هذا الجانب بل يجب أن يمتد إلي جانب آخر هو نوع العملة المقترح الاقتراض فيها لتحديد التغيرات المتوقعة لأسعارها طبقا للأوضاع الاقتصادية العالمية وبالتالي المكاسب أو الخسائر المحتملة، هذا فخسائر العملة تمثل تكلفة إضافية لعملية الاقتراض يجب أن أخذها في الاعتبار عند حساب تكلفة الاقتراض، في رأينا أن للحكم علي مناسبة العملة المقترح الاقتراض بها يلزم الأخذ في الاعتبار جانب هام هو مكونات محتفظة القروض القائمة للتحقق من أن القروض التي حصلت عليها الدولة موزعة علي العملات المختلفة بطريقة مناسبة لتقليل مخاطر خسائر العملة إلي أدنى حد ممكن.

2- شروط استخدام القرض: يجب مراجعة شروط استخدام القرض التحقق من عدالتها ومناسبتها لظروف الدولة، لعل من أهم الجوانب التي يجب الاهتمام ببحثها في هذا الشأن الآتي:

أ- شروط السحب من القرض: للتحقق من أن هناك برنامج زمني محدد للسحب من القرض يتناسب مع ظروف تنفيذ المشروعات التي يمولها وبالتالي احتساب عمول الارتباط التي تفرض علي الأرصدة الغير مستخدمة من القرض علي أساس هذا البرنامج الزمني، هذا إذا أظهر الفحص أن الاتفاقية لا تتضمن برنامج زمني للسحب من القرض، وأن عمولة الارتباط يتم احتسابها بمجرد توقيع اتفاقية الفرض علي الأرصدة الغير مستخدمة فإنه يتعين الكشف عن هذه الحقيقة وإيضاح التكاليف التي سوف تترتب عليه في ضوء خطة السحب المتوقعة لهذا القرض طبقا لمراحل تنفيذ المشروع.

ب- طريقة السحب من القروض: تختلف القروض في طريقة السحب منها هناك بعض القروض المقيدة Tied Loans يشترط فيها علي الدولة المقترضة استخدام القرض في شراء سلع معين منتجة في البلد المانحة القروض، هناك قروض حرة تترك الدولة المقترضة حرية استخدامها طبقا لما تملية اعتبارات خطة التنمية بها وبالتالي تترك لها حرية الحركة في الأسواق العالمية للحصول علي احتياجاتها بأفضل الشروط والأسعار.

3- شروط سداد القروض: التحقق من أنها تمثل أفضل شروط ممكنة بدراسة الجوانب التالية:

أ – فترة السماح: التي يبدأ بعدها سداد أقساط القروض للتحقق من اتساقها مع المدة اللازمة لبدء المشروع الممول عن طريق هذه القروض في إنتاجه الاقتصادي، بما يمكنه من سداد أعباء هذا القرض من خلال ما يحققه من عائد.

ب- مدة سداد القرض: تختلف القروض في مدة سدادها هناك القروض قصيرة الأجل القروض المتوسطة الأجل والقروض الطويلة الأجل، هذا من المعلوم أنه كلما كانت مدة سداد القرض طويلة الأجل فإن ذلك من مصلحة الدولة المقترضة.

ج- حق السداد المبكر للقرض والأعباء المترتبة علي ذلك: من بين الشروط التي يجب التحقق منها هو توافر حق الدولة في السداد المبكر للقرض ومن أن الأعباء المترتبة علي توافر هذا الشرط غير مجحفة إذ أنه يتوافر هذا الشرط في عقد القرض يتيح للدولة إمكانية سداد القرض واستبداله بقرض ذات شروط أفضل إذا ما سمحت لها المتغيرات الاقتصادية الفرصة للقيام بذلك.

د – عملة سداد القرض: ليس من الضروري سداد القرض بنفس العملة التي تم الحصول عليها عند استخدام القرض، فإنه من الممكن الاتفاق مع المقرض علي سداد القرض الذي تم الحصول عليه بالعملة الأجنبية بالجنيه المصري، لا شك أنه في حالة الوصول إلي مثل هذا الاتفاق فإنه يحقق مصلحة كبرى للبلاد إذ أنه سوف يستخدم المقرض في هذه الحالة الأرصدة التي تراكمت لديه بالعملات المحلية في استيراد سلع وخدمات من مصر بمقدار هذه العملات وهذا من شأن زيادة الصادرات والمساهمة في الهبوط بمعدل خدمة الدين إلي مستويات مقبولة

المبحث الثاني

تقييم درجة كفاءة الأجهزة التنفيذية المختصة

بإدارة القروض الخارجية

سبق الإيضاح أننا في حاجة إلي مراجعة متكاملة للقروض الخارجية لا يقتصر نطاقها علي التحقق من سلامة التصرفات المرتبطة بهذه القروض من الواجهة المحاسبية والقانونية فقط بل تأخذ في الاعتبار كافة الجوانب الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، وأن يمتد عملها إلي تقييم أداء كافة الأجهزة الحكومية التي لها ارتباط بالقروض الخارجية للتحقق من أدائها لعملها باقتصاد وكفاءة وفعالية وذلك أنه إذا لم تتمكن الدولة من إدارة القروض التي تم الارتباط بها بدرجة عالية من الكفاءة واسئ استغلالها فإنه سوف يترتب علي ذلك نتائج عكسية هي تحمل الدولة بأعباء مالية بدون مبرر واستنزاف مواردها المحدودة من النقد الأجنبي.

في رأينا أنه للحكم علي أداة إدارة هذه القروض يجب اتخاذ الخطوات التالية:

1- تقييم أداء الأجهزة الحكومية المستفيدة من القروض الخارجية لتحديد درجة استفادتها من هذه القروض.

2- تقييم أداء الأجهزة الحكومية المسئولة عن متابعة ومراقبة القروض الخارجية للتحقق من اتخاذها كافة الإجراءات المناسبة لتخفيض تكاليف الإقراض والمخاطرة المرتبطة به إلي أدنى حد ممكن.

3- تقييم المشروعات التي تم تمويلها عن طريق القروض للتحقق من تنفيذها بكفاءة واقتصاد ومن تحقيقها للأهداف الموضوعة لها.

4- تقييم القدرة الاستيعابية للدولة القروض التي حصلت عليها بإجراء تقييم متكامل للعوامل المكملة للاستثمار بالبلاد واللازمة لتحقيق التنمية للتحقق من توافرها والكشف عما قد يوجد بها من قصور.

5-يوضح العرض التالي أبعاد ما تقدم:

أولا: تقييم درجة الاستفادة من القروض:

من النقاط الجوهرية التي يجب الاهتمام بفحصها الحكم علي كفاءة إدارة القروض هو قياس درجة الاستفادة من القروض المتاحة طبقا لما تم الاتفاق عليه في شروط استخدامها.

في رأينا أنه إذا ارتبطت الدولة مع الغير للحصول علي قروض معينة ولم يتم استخدامها طبقا للمواعيد المحدودة لها فإن ذلك يمثل مؤشر سلبي خطير علي عدم كفاءة أجهزة الدولة علي استغلال الأموال المتاحة لها لتحقيق التنمية، فهناك أموال كان في الإمكان استغلالها ولم يستفاد منها، هذا لا يقتصر التأخير في استخدام القروض علي ما سبق بل يترتب عليه نتائج أخرى خطيرة لعل أهمها الآتي:

- تحمل الدولة أعباء إضافية كان من الممكن تجنبها تتمثل في عمولة الارتباط التي تدفعها علي الجزء الغير مستخدم من القروض.

- انتهاء فترة السماح المنصوص عليها في عقد القرض وبالتالي بدء حلول سداد الأقساط في نفس الوقت الذي يتم فيه سحب باقي الأرصدة الغير مستخدمة من هذا القرض، وهذا يعني ببساطة عدم تحقيق الهدف الذي من أجله تم الإقراض لتقارب المبالغ التي سوف يتم سحبها من القروض مع قيمة الأقساط الواجبة السداد.

- فقدان ثقة الدائنين بالاتفاقيات المبرمة وإلغاء القروض التي تم الارتباط به بمجرد إنهاء صلاحيتها بدون استخدام، والتردد في منح الدولة قروض جيدة عند الحاجة إليها.

في الواقع أن ظاهرة التأخر في استخدام القروض التي تم الارتباط بها تمثل إحدى الظواهر المتكررة والشائعة في كثير من دول العالم ويجب عدم إغفالها والكشف عن كافة أبعادها بشكل متكامل باتخاذ الخطوات التالية:

- دراسة ملفات القروض للتعرف علي الأسباب التي أدت علي عدم الاستفادة من هذه القروض في الوقت المناسب.

- دراسة النظم الموضوعة لمتابعة تنفيذ المشروعات واكتشاف ما تتضمنه هذه النظم من ثغرات.

- دراسة الإجراءات التي اتخذت من جانب المسئولية للتغلب علي المشاكل وما تم إجراؤه أيضاً من اتصالات معا لدائنين للاستفادة من أرصدة القروض المتعلقة بالمشروعات التي تقرر إيقاف تنفيذها في تمويل مشروعات أخرى.

- إعداد تقرير متكامل يكشف عن أبعاد هذه المشكلة والنتائج التي ترتبت عليها والأسباب التي أدت إلي ظهورها والتوصيات المناسبة للتغلب عليها.

ثانيا: تقييم درجة كفاءة إدارة الأرصدة النقدية المحصلة من القروض:

سبق الإيضاح أن القروض التي تحصل عليها الدولة قد تكون قرض مقيدة لاستخدامها في تنفيذها مشروعات محددة ولشراء سلع معينة، وقد تكون هذه القروض حرة يسمح للدولة بسحب قيمتها وحرية استخدامها فيما تراه مناسب لتحقيق التنمية ، وهذا إذا حصلت الدولة علي قروض حرة فإنه من المهم التحقق من أنه تم إدارة هذه الأرصدة النقدية بكفاءة لتخفيض تكاليف الإقراض وذلك بربط المبالغ المحصلة في صورة ودائع بأعلى سعر فائدة ممكنة والاحتفاظ بأدنى حد ممكن من هذه الأرصدة في صورة ودائع تحت الطلب لمقابلة احتياجات السيولة باتخاذ الخطوات التالية:

- التحقق من أن هناك تقديرات تم تحديدها من قبل المسئولين عن

- إدارة النقدية تبين احتياجات الدولة من النقدية التي تم الحصول عليها من القروض علي أساس شهري وأسبوعي في ضوء ما تم تجميعه من معلومات عن الإيرادات المتوقع تحصيلها (بالعملات الحرة) وكذا المبالغ المتوقع سدادها.

- التحقق مع أنه تم ربط الأرصدة المحصلة من القروض في صورة ودائع لمدة تتناسب مع احتياجات الدولة النقدية طبقا للتقديرات السابقة وأنه تم الاحتفاظ بالاحتياط النقدي والودائع تحت الطلب في أدنى حد ممكن وبما يتفق مع التقديرات السابقة.

- التحقق من أن التقديرات التي تم وضعها والتي علي أساسها تم تحديد الاحتياطي النقدي اتسمت بالدقة وذلك بمقارنة التقديرات الموضوعة بالنتائج التي تحققت فعلا.

- إعداد تقرير يكشف عن الأسباب التي أدت إلي حدوث أي انحرافات والتوصيات المناسبة لتجنب تكرارها.

ثالثا: تقييم القرارات الإستراتيجية التي تم اتخاذها خلال العام لتخفيض تكاليف الإقراض للتحقق من كفايتها ومناسبتها وبيان النتائج المحققة عنها:

من المعلوم أن حصول الدولة علي قروض بعملات معينة وبأسعار فائدة معينة لا يعني بالضرورة تحمل الأعباء المرتبطة بها حتى إتمام سدادها فإنه من الممكن إجراء تعديلات جوهرية علي استراتيجية القروض القائمة بإبرام اتفاقيات من منشأة التمويل العالمية (أحد البنوك العالمية) للحصول علي مبالغ بعملات معينة في تاريخ لاحق مقابل دفعها مبالغ محددة متفق عليها في نفس هذا التاريخ بعمله أخرى، هذا فمن الممكن للدولة علي سبيل المثال

الاتفاق مع أحد البنوك العالمية علي أن يدفع لها أقساط إحدى القروض بعملة معينة (جنيه استرليني مثلا) مقابل قيامها بسداد القيمة المعادلة لهذه الأقساط (في نفس تواريخ الاستحقاق) بعملة أخرى (الدولار الأمريكي) وذلك طبقا لسعر الصرف السائدة وقت إبرام هذه الاتفاقية بغض النظر عن السعر السائد وقت سداد هذه الأقساط (Currency swap agreement) طبقا للشروط التي وضعها The International swap dealers Associations Inc إذا يرتكز هذا الاتفاق علي تصور حدوث الآتي:

- أن البنك العالمي حصل علي قرض من الدول بالعملة المطلوبة منه سدادها (الجنيه الاسترليني مثلا) وأنه عليه التزام بسداده طبقا لبرنامج سداد محدد، كما عليه التزم من جهة أخرى بدفع فائدة علي الرصيد القائم لهذا القرض بسعر محدد.

- أن الدولة حصلت علي قرض من البنك الخارجي بالعملة التي سوف تقوم بسدادها (الدولار الأمريكي مثلا) وأنه عليها التزام بسدادها هذا القرض طبقا لبرنامج سداد محدد يتسق مع برنامج سداد القرض الأول، كما عليها من جهة أخرى أن تدفع فائدة علي رصيد هذا القرض.

هذا من الممكن للدولة من جهة أخرى إبداء اتفاقيات مع منشآت للتمويل العالمية للفوائد المتعلقة بالقروض، فمن الممكن للدولة الاتفاق مع إحدى البنوك علي أن تدفع له فائدة بسعر ثابت علي مبلغ معين (قيمة إحدى القروض) في نهاية كل شهر مقابل أن يدفع لها فائدة (علي نفس قيمة القرض السابق) علي أساس أسعار الفائدة العالمية والعكس صحيح فإنه من الممكن للدولة الاتفاق مع إحدى البنوك علي أن تدفع له فائدة بسعر متغير مقابل قيامه بدفع سعر فائدة علي أساس معدل ثابت متفق عليه مقدما (Interest Rate Swaps) .

طبقا لما سبق فإنه يجب علي المسئولين علي إدارة القروض الخارجية متابعة الأسعار العالمية للعملات وأسعار الفائدة ومتابعة الأوضاع الاقتصادية لدولة العالم المختلفة التي حصلت منها علي القروض، وعلي

أساس هذه الدراسات وما تصل إليه من توقعات يمكن إبرام ما يرونه مناسبا من الاتفاقيات السابقة لتخفيض تكاليف الإقراض والمخاطرة التي من الممكن أن تتحملها الدولة إلي أدنى حد ممكن لها.

فإذا فرض أن الدولة حصلت علي قرض بالجنيه الاسترليني وتوقعت عند استحقاق أقساط هذه القروض حدوث ارتفاع في سعر الجنيه الاسترليني مقابل الدولار الأمريكي بالمقارنة بالأسعار الحالية فإنه يكون من مصلحتها التوقع مع إحدى المنشآت العالمية علي اتفاقية لمبادلة العملة طبقا لما سبق إيضاحه.

وإذا فرض أن الدولة حصلت علي قرض بسعر فائدة ثابت وأنها توقعت أن أسعار الفائدة علي عملة هذا القرض من المتوقع أن تنخفض في المستقبل فإنه يكون من المصلحة توقيع اتفاقية مبادلة فوائد.

ولا شك أن كفاءة إدارة القروض تتوقف علي مدى إمكانية المسئولين بها التنبؤ بما قد يحدث من تغيرات في أسعار العملات والفوائد وإبرام اتفاقيات المبادلة المناسبة في الوقت المناسب، طبقا لذلك فإنه من الأهمية بمكان إخضاع استراتيجية الاقتراض وما تم إدخاله عليها من تعديلات خلال العام للفحص الانتقادي الدقيق للتحقق من كفايتها ومناسبتها والكشف عما حققته من نتائج باتخاذ الخطوات التالية:

1- القيام بفحص انتقادي للدراسات الاقتصادية التي تمت خلال العام لأسعار العملات الأجنبية وأسعار الفائدة من جانب المسئولين عن إدارة القروض للتحقق من أن هذه الدراسات تمت علي أساس علمي متكامل وأنه يوجد لدى المسئولين تقارير يومية وأسبوعية وشهرية وسنوية من البنوك العالمية محل الثقة ومكاتب الخبرة المختصة للمقارنة بين العملات المختلفة والمفاضلة بينهم.

2-تقييم ما تم إدخاله من تعديلات علي استراتيجية الاقتراض بالأخذ في الاعتبار الجوانب التالية:

أ – النتائج التي تحققت خلال العام نتيجة تعديل استراتيجية الإقراض، قد تكن هذه النتائج مكاسب أو خسائر وهي تمثل الفرق بين القيمة المعادلة بالعملة المحلية للأقساط والفوائد المدفوعة عن طريق منشآت التمويل العالمية والقيمة المعادلة بالعملة المحلية للأقساط والفوائد المسددة لها الخاصة باتفاقيات المبادلة السابقة.

ب- فروق أسعار الصرف لاتي تحملتها الدولة عن أقساط القروض التي تم سدادها خلال العام بالنسبة لكل نوع عمله علي حدة.

ج- تطور الخسائر والمكاسب الغير محققة المتعلقة بأرصدة القروض القائمة الغير مسددة (حسب كل نوع عمله علي حدة) نتيجة إعادة تقييمها طبقا لأسعار الصرف السائدة للعملة في نهاية العام.

2- تقديم ما هو مناسب من توصيات في ضوء ما تم الوصول إليه من نتائج.

رابعا: تقييم أداء الوحدات الحكومية المسئولة عن متابعة تنفيذ المشروعات الممولة عن طريق القروض:

من المعلوم أن قيام الدولة بالاقتراض لتنفيذ بعض المشروعات يتم من أجل هدف أسي هو تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد، وأن هناك ثلاثة عوامل رئيسية يترتب علي حدوثها عدم تحقيق التنمية المطلوبة هي: عدم إتمام تنفيذ المشروعات في الوقت المحدد لها، ارتفاع تكاليف تنفيذها عن التكاليف المقدرة لها، عدم تحقيقها الأهداف الموضوعة لها.

طبقاً لذلك فأنه للحكم علي كفاءة الأجهزة التنفيذية المرتبطة بالقروض يتعين إخضاع المشروعات الممولة عن طريقها للفحص

والتقيـــيم لتحديـــد مـــا حـــدث بهـــا مـــن انحرافـــات ولاســـتخلاص الـــدروس المناسبة منها لأخذها في الاعتبار عن تنفيذ المشروعات الجديدة.

فـــي رأينـــا لإتمـــام التقيـــيم الســـابق بشـــكل متكامـــل يجـــب أن يمتـــد الفحـــص والتقييم إلي جانبين:

الجانـــب الأول: دراســـة الـــنظم الموضـــوعية لمراقبـــة ومتابعـــة تنفيـــذ هـــذه المشروعات للتحقق من كفايتها ومناسبتها باتخاذ الخطوات التالية:

1- دراســـة نظـــم المعلومـــات الموضـــعة لمتابعـــة هـــذه المشـــروعات للتأكـــد مـــن أنـــه يوجـــد فعـــلا لـــدى المســـئولين عـــن إدارة القـــروض كافـــة المعلومـــات المرتبطـــة بهذه المشروعات والموقف الحالي الذي وصلت إليه.

2- دراســـة وفحـــص المراســـلات المتبادلـــة بـــين إدارة القـــروض والجهـــات المســـئولة عـــن تنفيـــذ هـــذه المشـــروعات للتحقـــق مـــن أن هنـــاك متابعـــة جـــادة ومستمرة لهذه المشروعات.

الجانـــب الثـــاني: دراســـة وفحـــص المشـــروعات الممولـــة عـــن طريـــق القـــروض للتحقـــق مـــن تنفيـــذها بكفـــاءة واقتصـــاد وأنهـــا حققـــت الأهـــداف الموضـــوعة لهـــا باتخاذ الخطوات التالية:

1- اختيـــار عينـــة المشـــروعات لإخضـــاعها للمراجعـــة والفحـــص بالأخـــذ فـــي الاعتبار العوامل التالية:

- **الأهمية الاجتماعية والاقتصادية للمشروع.**
- **المبالغ التي تم إنفاقها علي المشروع بالمقارنة إلي قيمته الإجمالية.**
- **الحالة الراهنة للمشروع (حدوث تأخير في التنفيذ – بدء الإنتاج).**
- **المبـــالغ التـــي تـــم إنفاقهـــا فـــي خـــلال العـــام علـــي المشـــروع.**

2- إجراء فحص اقتصادي للمشروعات المختارة للتحقق من الآتي:

أ – أنه تم تنفيذها بأقصى كفاية وأقل تكلفة ممكنة وأنه لم يحدث أي إسراف في تنفيذها بالتحقق من سلامة إجراءات المناقصة، وأن ما تم صرفه من أموال يتفق مع ما تم تنفيذها من أعمال ومع شروط التعاقد ومن أن الأعمال تمت طبقا للمواصفات الموضوعة ولم تحدث أي مخالفات.

ب- أنه تم تنفيذها طبقا للتكاليف المحددة والوقت المحدد لها وتحديد ما حدث من انحرافات في الوقت أو التكاليف وتحديد أسبابها والنتائج المترتبة علي ذلك.

ج – أنها حققت الأهداف الاقتصادية والاجتماعية الموضوعية لها.

- إعداد تقرير تفصيلي يكشف عن جوانب القصور التي شابت تنفيذ المشروعات يوضح الأسباب التي أدت إليها والنتائج التي ترتبت عليها والتوصيات المناسبة لتجنب تكرار حوادثها.

خامسا: تقييم القدرة الاستيعابية للقروض التي تم الحصول عليها:

تتوقف درجة استفادة الدولة من رأس المال الأجنبي وبالتالي القروض علي المستوى القومي علي ما تحققه هذه الأموال المستثمرة من إنتاجية بالمقارنة بما تتحمله الدولة من تكاليف مقابل الحصول عليها.

ومن العوامل الهامة التي تؤثر علي الإنتاجية مدى القدرة الاستيعابية للدولة للقروض التي تم الحصول عليها والتي تحدد علي مدى توافر العوامل المكملة والمعضدة للاستثمار بالدولة.

في رأينا أنه لضمان الاستفادة من القروض يجب أن يكون هناك تقييم

لهـذه العوامـل المعضـدة للاسـتثمار للتحقـق مـن كفايتهـا وبالتـالي تحديـد نقـاط الضعف التي تضمنتها وتقديم التوصيات المناسبة لعلاجها.

ومن أهم هذه العوامل التي يجب إخضاعها للتقييم الجوانب التالية:

البيئـة الأساسـية للـبلاد (الطـرق – المواصـلات – الاتصـالات – الكهربـاء – الميـاه – الصـرف الصـحي) تـوافر العمالـة الفنيـة – كفـاءة الأجهـزة المصـرفية – كفـاءة سـير العمـل بـالأجهزة الحكوميـة التـي لهـا ارتبـاط بالمشـروعات (الجمـارك – الضـرائب – التأمينـات الاجتماعيـة) – القـوانين والتشـريعات المنطقـة للسياسات الاقتصادية والمالية بالبلاد.

المبحث الثالث

مراجعة المعلومات المقدمة للسلطة التشريعية

عن القروض الخارجية

هناك العديد من المعلومات يجب تقديمها للسلطة التشريعية للكشف عن موقف القروض الخارجية في ضوء ما حدث من متغيرات خلال العام من أهمها الآتي:

1- حجم القروض القائمة، مكوناتها وتكلفتها وذلك بإعداد بيان يوضح المعلومات التالية:

إجمالي أرصدة القروض القائمة في أول العام طبقا لأقسامها الرئيسية (قصيرة الأجل، متوسطة الأجل، طويلة الأجل) على أساس كل نوع عمله في قسم (دولار – جنيه استرليني – مارك ألماني) إجمالي حركة السحب – إجمالي حركة السداد (خلال العام) – الفروق الناتجة من إعادة التقييم – الرصيد في نهاية العام – التوزيع النسبي للقروض طبقا للعملات – الفوائد التي تحملها الدولة في خلال العام بالنسبة لكل عملة.

لهذا البيان أهمية فهو يكشف عن التوزيع النسبي للقروض القائمة حسب آجال استحقاقها وطبقا لنوعية العملات المختلفة وبين النتائج التي ترتبت عليها (التكاليف التي تحملها مقابل الإقراض، الخسائر الغير محققة التي تعرضت لها الدولة نتيجة تغير سعر صرف العملات الأجنبية) وهو بذلك يكشف للسلطة التشريعية عن النتائج التي تحققت نتيجة تطبيق إستراتيجية الاقتراض الحالية لأخذها في الاعتبار عند تقييم خطة إستراتيجية الإقراض المستقبلة.

كما يكشف في نفس الوقت عن المخاطر المحتملة لتغيير أسعار العملات لاتخاذ الخطوات المناسبة للتغلب عليها بإبرام اتفاقيات المبادلة المناسبة.

2- أعباء خدمة الدين المرتبطة بأرصدة القروض القائمة وذلك بإعداد يوضح الأقساط والفوائد الواجبة السداد في السنوات القادمة (حسب كل نوع عمله علي حدة) لسداد أرصدة القروض القائمة.

لهذا البيان أهميته فهو يكشف عن الأثر التراكمي للقروض القائمة علي ميزان المدفوعات للدولة في السنوات القادمة، فهو يوضح المبالغ الواجبة السداد في الآجل القصير والأجل الطويل من العملات الأجنبية المختلفة، كما يكشف عن اتجاه العجز في ميزان المدفوعات في السنوات القادمة وبالتالي يفتح المجال أمام السلطة التشريعية لتقييم الخطوات التي تم اتخاذها من جانب السلطات التنفيذية لمواجهة هذه الالتزامات بوقت كاف قبل استحقاها.

3- تفاصيل القروض التي تم الارتباط بها خلال العام حسب مصادر التمويل المختلفة.

قروض من مؤسسات التنمية العالمية – قروض من حكومات أجنبية – قروض اعتمادات تصدير (تسهيلات الموردين) قروض بنوك تجارية، تسهيلات مصرفية، علي أن يوضح البيان بشكل مفصل شروط الحصول علي هذه القروض (سعر الفائدة – فترة السماح – فترة السداد) وأهداف الحصول عليها (قروض استثمارية – قروض لاستيراد سلع وسيطة – قروض لاستيراد سلع استهلاكية).

لهذا البيان أهمية فهو يكشف عن اتجاهات تكلفة وأعباء خدمة الدين، كذلك أيضا اتجاهات التنمية بالبلاد في السنوات القادمة.

3- تفاصيل القروض التي أعيد جدولتها خلال العام وشروط إعادة الجدولة بإعداد بيان يوضح المعلومات التالية بالنسبة للديون ومواعيد جدولتها.

4-قيمة القرض، نوع العملة، نوع القرض (طبقا لمصدر التمويل) – شروط الجدولة (فترة السماح، فترة استهلاك القروض، سعر فائدة التأخير، نسبة عنصر المنحة).

لهذا البيان أهمية فهو يكشف عن الجهود التي بذات التخفيض أعباء خدمة الديون في الأجل القصير وتحقيق السيولة المناسبة للبلاد، كما يبين في نفس الوقت الأعباء الإضافية الجديدة التي سوف تتحملها البلاد (فوائد التأخير) والمكاسب المحققة (عنصر المنحة).

5- بيان اتفاقيات مبادلة القروض القائمة، بإعداد بيان يوضح حجم اتفاقيات مبادلة الفروض القائمة في أول العام وما تم من اتفاقيات جديدة خلال العام على أن يوضح البيان قيمة الاتفاقية، نوع العملة، الهدف من المبادلة، شروطها.

لهذا البيان أهميته فهو يكشف عن الجهود التي بذلت لتقليل المخاطر المحتملة لتغيير أسعار صرف العملات الأجنبية وكذا تغير أسعار الفائدة، بدراسته مع المتغيرات التي حدثت خلال العام (أسعار صرف العملات – وأسعار الفائدة) يمكن تقييم درجة كفاءة إدارة القروض في السيطرة على المخاطر السابقة.

6- بيان إجمالي القروض القائمة على البلاد المضمونة من الدولة، وذلك بإعداد بيان يوضح المعلومات الآتية:

إجمالي القروض القائمة على الدولة، إجمالي القروض التي حصلت عليها الهيئات والشركات (خارج الموازنة) المضمونة من الحكومة، القيمة الإجمالية للديون المسئولة عنها الدولة.

لهذا البيان أهميته فهو يكشف عن إجمالي رقم الديون الخارجية

المسئولة عنها الدولة في ضوء المفهوم الحديث للدين العام، هذا فلم يعد الدين العام في مفهومه الحديث قاصراً علي القروض التي تحصل عليها الدول من خلال موازنتها بل يشمل أيضا كافة الضمانات المقدمة من الحكومة لسداد القروض الممنوحة لشركات القطاع العام أو الخاص طالما أن الدولة تعهدت بالوفاء بها في حالة توقف هذه الجهات عن الدفع.

لهذا البيان أهمية في تقييم سياسة الإقراض بالبلاد، فهو يكشف عن قيمة المخاطر التي من المحتمل أن تتعرض إليها الدولة في حالة عدم تمكن الوحدات السابقة الوفاء بالتزاماتها وبالتالي يساهم في رسم سياسة الإقراض للبلاد بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية القائمة بها.

ثانيا: تطور الاقتراض واتجاهاته:

حتى تتمكن السلطة التشريعية من الحكم علي سياسة الاقتراض بالبلاد لا يكفي أن تقدم إليها المعلومات السابق التي تركز علي الكشف عن الموقف الحالي للاقتراض، وإنما يتعين تقديم معلومات إضافية أخرى لها توضح الاتجاه الذي تسير نحوه سياسة الاقتراض بالبلاد والنتائج التي حققتها هذه السياسة لعدد من السنوات السابقة (خمس سنوات مثلا) حتى يمكن اتخاذ ما هو مناسب من قرارات من أهم هذه المعلومات الآتية:

1- تطور مصادر الاقتراض الخارجي: بإعداد كشف يوضح القروض التي تم الارتباط بها عن طريق الدولة في كل سنة موزعة طبقا لمصادر لتمويل الأساسية التالية:

قروض من مؤسسات التنمية العالمية – قروض من حكومات أجنبية – قروض تسهيلات الموردين – قروض تسهيلات مصرفية) مع بيان التوزيع النسبي للقروض طبقا لمصادر الاقتراض لكل سنة.

3- تطور شروط الاقتراض الخارجي: بإعداد كشف يوضح عن كل سنة المعلومات التالية:

إجمالي القروض التي تم الارتباط بها حسب استحقاقها (قروض قصيرة الأجل – قروض متوسطة الأجل – قروض طويلة الأجل) – شروط الاقتراض لكل مجموعة (متوسط سعر الفائدة – مدة الإقراض – فترة السماح – متوسط نسبة عنصر المنحة).

3- تطور أهداف الاقتراض الخارجي: إعداد كشف يوضح قيمة القروض التي تم استخدامها في كل سنة موزعة حسب أهداف استخدامها وذلك بتوضيح المبالغ التي تم استخدامها لتمويل المشروعات الاستثمارية حسب كل قطاع (قطاع التجارة – الصناعة – الزراعة – الخدمات) المبالغ التي تم استخدامها لاستيراد السلع الوسيطة الإنتاجية لاستيراد السلع الاستهلاكية للتمويل الحربي – لسداد أقساط قروض.

4- تطور القروض الخارجية: بإعداد كشف يوضح لكل سنة أرصدة القروض القائمة علي الدولة طبقا لاستحقاقها (قروض قصيرة الأجل – قروض متوسطة الأجل – قروض طويلة الأجل مع بيان التوزيع النسبي لها).

في رأينا أن المعلومات السابقة تمثل معلومات هامة وجوهرية للسلطة التشريعية للآتي:

1- بمتابعة تطور مصادر الإقراض وشروطه يمكن تحديد اتجاه تكاليف الإقراض بالبلاد، وما إذا كانت سوف تتجه إلي الانخفاض أو الارتفاع.

2- بمتابعة تطور الرصيد التراكمي للقروض ونسبة القروض القصيرة الأجل إلي إجمالي القروض يمكن تحديد اتجاه الاقتراض بالبلاد (عما إذا كانت القروض تتجه إلي الزيادة أو النقصان)، وبالتالي تكون رأي حول مدى إمكانية الدولة السيطرة علي الاقتراض أم أنها تسير في اتجاه الوقوع في مصيدة الديون.

ثالثا: درجة كفاءة إدارة القروض الخارجية:

هناك عديد في المعلومات يتعين تقديمها للسلطة التشريعية للكشف عن درجة كفاءة إدارة القروض من أهمها الآتي:

1- بيان أرصدة القروض التي تم الارتباط بها ولم تستخدم بعد بإعداد بيان يوضح الآتي: قيمة القروض التي تم الارتباط بها – القيمة المحددة سحبها من القروض طبقا للموازنة العامة للدولة – المبالغ التي كان من الواجب سحبها ولم تسحب المبالغ الغير مستخدمة من القروض – تاريخ انتهاء صلاحية السحب من القروض.

لهذا البيان أهمية في تقييم أداء السلطة التنفيذية، فهو يبين إلي أي مدى تمكنت الاستفادة من الأموال المتاحة، كما يبين ايضا إلي أي مدى قد أمكنها تحقيق الخطة الموضوعة السابق اعتمادها من السلطة التشريعية، كما يوضح أيضا أرصدة القروض التي يتعين اتخاذ خطط سريعة لاستخدامها قبل انتهاء صلاحيتها.

2- بيان العائد المحقق من عمليات مبادلة القروض ومدى مساهمته في تخفيض تكلفة الإقراض، بإعداد بيان يوضح الآتي:

أ – المكاسب أو الخسائر التي ترتبت علي عمليات مبادلة القروض وهي تمثل محصلة الفرق بين القيمة بالعملة المحلية للأقساط أو الفوائد المحصلة من مؤسسات التمويل والأقساط والفوائد التي تم سدادها لها في مقابل المبالغ المحصلة منها.

ب- المتوسط الموزون لنسبة تكلفة الإقراض طبقا لأرصدة القروض القائمة خلال العام وذلك قبل عمليات المبادلة وبعد عمليات المبادلة.

بدراسة المعلومات السابقة يمكن الحكم علي كفاءة عمليات مبادلة القروض التي تمت.

3- موقف المشروعات الممولة عن طريق القروض الخارجية، وذلك بإعداد بيان يوضح المعلومات التالية:

- **المشروعات التي تم تنفيذها في مواعيدها.**
- **المشروعات المتأخر تنفيذها مع بيان مدة التأخير والوقت المتوقع الانتهاء منها.**
- **المشروعات التي تم تنفيذها بتكاليف تزيد عن التكاليف المقدرة لها، مع بيان مقدار الزيادة في التكلفة ونسبتها للتكاليف الأصلية.**
- **درجة كفاءة استغلال المشروعات في ضوء الأهداف الموضوعة لها للمشروعات التي تم الانتهاء من تنفيذها في خلال الخمسة سنوات الماضية بتوضيح الأهداف الموضوعة لها والأهداف التي تم تحقيقها وبالتالي درجة تحقق هذه المشروعات أهدافها.**